مستقبل العلاقات الروسية ـ الخليجية: الفرص والتحديات

(آراء **حول الخليج**، جدة، العدد ١٣٤، فبراير ٢٠١٩)

د. نـورهان الشيـخ*

كان لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سالمان بن عبد العزيز لروسيا فى أكتوبر ٢٠١٧ أكبر الأثر فى دفع العلاقات الروسية الخليجية لمستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق بين الجانبين خلال عام ٢٠١٨، وهو ما بدا واضحاً خلال لقاء الرئيس بوتين وولى العهد السعودى، الأمير محمد بن سالمان، على هامش فعاليات كأس العالم لكرة القدم فى يونيو ثم على هامش قمة العشرين فى نوفمبر، ومصافحتهما الشهيرة التى تصدرت وسائل الاعلام والمواقع الإلكترونية. وكذلك فى زيارة ولى عهد أبوظبى، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، لروسيا فى يونيو، والتى تم خلالها توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وهناك مجموعة من العوامل والمؤشرات التى تدفع باتجاه مزيد من التطور فى العلاقات الروسية الخليجية.

أولها، الرغبة المشتركة فى تطوير التعاون بين الجانبين فى ضوء المصالح المتبادلة للطرفين، فمن ناحية، تبدى روسيا اهتمام ملحوظ بتطوير شراكات جادة ومستقرة مع دول الخليج، وصياغة تفاهمات استراتيجية حول القضايا محل الاهتمام المشترك، على النحو الذى يسهم بفاعلية فى القضاء على الارهاب وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمى، ومن ناحية أخرى تبدو روسيا شريك جاد وواعد بالنسبة لدول الخليج فى تحقيق الطفرة التقنية التى تأملها فى مختلف المجالات.

فى هذا الاطار، تعتبر الشراكة الروسية الخليجية فى سوق الطاقة حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين. وقد عكس اجتماع "أوبك +" الأخير يوم ٦ ديسمبر مدى حيوية هذه الشراكة بالنسبة لروسيا والخليج، فرغم الضغوط الأمريكية ومطالبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول أوبك بخفض أسعار النفط من خلال الامتناع عن خفض الإنتاج، فإن المملكة العربية السعودية وروسيا توصلت إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بمقدار ١.٢ مليون برميل يومياً، على مدار ٦ أشهر، بدءا من يناير ٢٠١٩، من أجل دعم أسعار النفط التى تراجعت أكثر من الثلث فى الربع الأخير من العام الماضى.

فى هذا السياق تعتبر مؤشرات انخفاض أسعار النفط خلال العام الجارى تحدى هام سيفرض على الجانبين التنسيق لمواجهته. فعدد من المحللين يروا أن أسعار النفط بصدد

---

* أستاذ العلاقات الدولية، ومديرة وحدة الدراسات الروسية بجامعة القاهرة.

انخفاض جديد، وخلافاً لما توقعه محللون كبار ومتعاملون كثيرون أن يسجل الخام ١٠٠ دولار للبرميل من جديد بنهاية ٢٠١٨، محت أسعار برنت كل مكاسب ٢٠١٨ لتهوي نحو ٤٠% وتسجل حوالى ٥٣ دولار للبرميل فيما أصبح أحد أشد تراجعات سوق النفط على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. جاء ذلك بعد أن أعطت واشنطن على غير المتوقع استثناءات سخية من العقوبات لأكبر مشتري النفط الإيرانى، ومع تأثر توقعات الطلب على الخام سلبا بفعل بواعث القلق من تباطؤ الاقتصاد العالمى والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وزيادة الإنتاج الأمريكى من الزيت الصخري حيث لا تشارك الولايات المتحدة في أي مبادرات لتقييد الإنتاج بسبب قوانين مكافحة الاحتكار لديها وتشظي قطاعها النفطي.

يضاف إلى ما سبق الاستثمارات المشتركة الواعدة بين الطرفين وأبرزها صفقة الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وصندوق الاستثمارات العامة السعودي الخاصة بشراء الجانب السعودى ٣٠% في شركة "نوفوميت" الروسية التي تقوم بصناعة المعدات لقطاع النفط والغاز، لتصبح "نوفوميت" الشركة الروسية الأولى التي تورد المعدات لشركة "أرامكو" السعودية التي تعتبر أكبر الشركات النفطية في العالم وشريك هام جدا لروسيا، وتتم دراسة عدة مشاريع لاستثمار "أرامكو" في روسيا منها مشروع "أركتيك أس بي جي ٢" للغاز الطبيعي المسال، ومشاريع أخرى في مجال البتروكيماويات.

وقد شارك وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، فى منتدى بطرسبرج الاقتصادى الدولى، فى مايو الماضى، بصحبة وفد هو الأكبر في تاريخ المنتدى، حيث ضم أكثر من ١٥٠ مسؤولا ورجل أعمال، كما شارك فى المنتدى كل من وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، ورئيس الوزراء البحرينى خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد أكد الأخير حرص بلاده على تسريع خطوات التعاون الاقتصادي والسياسي مع جمهورية روسيا الاتحادية. وأكد سفير البحرين لدى روسيا، أحمد الساعاتي، أن بلاده تريد أن تدعو الشركات الروسية للمشاركة في عمليات الاستكشاف والاستخراج وفي جميع عمليات صناعات النفط، لأن هذا سيكون منعطفاً في تاريخ الاقتصاد البحريني، فى إطار التوجه القوي نحو صناعة النفط بإنشاء المصافي، ومن حيث معالجة النفط الخام واستخراج مشتقاته وكل الصناعات المرتبطة بذلك. وأن روسيا متقدمة جدا في هذا المجال، وهناك اتصالات بحرينية مع العديد من الشركات الروسية مثل "غازبروم" و"تات نفط" و"روس نفط" و"لوك أويل".

وتأمل المنامة أن يكون هناك تعاون مع مختلف الشركات الروسية المعنية على غرار الاتفاق الذى تم التوقيع عليه قبل سنتين مع "غازبروم" والخاص باعتبار البحرين مركزاً لتوزيع الغاز الروسي في المنطقة، وقد انتهت البحرين من إنشاء المخازن والحاويات التي سوف تستقبل

الغاز المسال. وهناك مشروع معروض من جانب وزارة التجارة والصناعة وبنك التجارة الخارجية وبعض الشركات المنتجة في روسيا بإنشاء مركز لتوزيع الحبوب الروسية إلى العالم العربي في البحرين، ومشروعات أخرى في مجال استيراد الأغذية من روسيا. فى نفس السياق أبدى سفير الكويت لدى روسيا، فى تصريح له يوم ٢٥ ديسمبر، إستعداد بلاده للاستثمار بـ "مئات المليارات من الدولارات" فى روسيا، وأشار سيرجي تشيبوتاريوف، وزير شؤون شمال القوقاز أن المستثمرين العرب يبدون اهتماماً كبيراً بمنتدى القوقاز الاقتصادي الدولي الذى عُقد فى نوفمبر.

كما انعقد في نوفمبر بموسكو المنتدى الاستثماري "أبوظبي موسكو"، الذى شارك فيه ١٠ شركات حكومية و ٤٠٠ شركة خاصة من الجانبين، وجاء المنتدى في إطار فعاليات أسبوع الاستثمار الروسي الإماراتي، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية بين البلدين، واستغلال الآفاق الواسعة لتطوير العلاقات بين موسكو وأبوظبي في الكثير من المجالات، منها الغذائيات والسلع والخدمات والسياحة. وقد نجح البلدان فى إطلاق مجموعة من الاستثمارات المشتركة من أبرزها الاستثمار المشترك بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وشركة مبادلة الإماراتية فى حوالي ٤٠ صفقة مشتركة في روسيا بقيمة تتجاوز ٢ مليار دولار أبرزها في مطار بولكوفو بمدينة بطرسبورج الروسية، إلى جانب الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، والمشاريع بمشاركة شركة موانئ أبو ظبى، والمشاريع الاستثمارية في الأقاليم الروسية، ومنها استثمارات في جمهورية الشيشان الروسية. إضافة لذلك تعتزم الإمارات الانضمام إلى شراكة تنتج روسيا في إطارها سيارات فارهة من طراز "أوروس"، وهي العلامة التجارية لسيارات "كورتيج" التي صنعت إحداها للرئيس بوتين خصيصا. ودعا وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم أوريشكين رجال الأعمال الإماراتيين للتعاون مع بلاده في إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والمشروعات الاقتصادية التي تنفذها في دول عربية وأفريقية أخرى.

وإذا كان مجال الطاقة والاستثمارات المشتركة تمثل العمود الفقرى للشراكة الاقتصادية والتقنية بين روسيا ودول الخليج، فإن مجال السياحة يعد من مجالات التعاون الواعدة بين الجانبين، باعتبار روسيا أحد أكبر الأسواق العالمية المصدرة للسياحة، وهناك آفاق رحبة لجذب السياحة الروسية للأسواق الخليجية، وفى هذا الاطار، أصدرت الإمارات قراراً بتبسيط نظام التأشيرات للروس بمنحهم التأشيرة لدى وصولهم، الأمر الذى أسهم في تضاعف تدفقات السياحة الروسية إلى الإمارات، وجعل من الأخيرة وجهة سياحية مفضلة للروس، ومع زيادة الخطوط

الجوية ووصولها إلى المدن الروسية الأخرى يتوقع زيادة كبيرة في حجم الوجود السياحي الروسي في الإمارات.

كذلك، أكدت وزارة السياحة العمانية فى ٢٢ سبتمبر أن جذب السائحين من روسيا الاتحادية يمثل واحدة من أهم أولويات السلطنة في المجال السياحي، وأن الاهتمام بالسوق السياحي الروسي يعد من أهداف الوزارة منذ فترة طويلة، ولهذا فإنها حريصة على المشاركة في المعارض السياحية الروسية المتخصصة كمعرض "Leisure" والمشاركة المقترنة بالفعاليات والأسابيع والمعارض الثقافية والإعلامية التي تقيمها مختلف الجهات الحكومية العمانية في روسيا. وقد عقدت ورشة عمل ترويجية للمقومات السياحية والعروض والمنشآت الفندقية بالسلطنة في موسكو فى سبتمبر بمشاركة مسؤولين من وزارة السياحة العمانية وشركة الطيران العمانية ومسؤولين عن ١٥ منشأة سياحية من السلطنة، وأكثر من ٢٠٠ شركة روسية متخصصة في السياحة والسفر بمنطقة الشرق الأوسط، بهدف التعريف بالمنتج السياحي العماني والعروض المقدمة من ١٦ منشأة فندقية"، وذلك تزامنا مع اقتراب تدشين رحلات الطيران العماني اليومية المباشرة بين مسقط وموسكو فى أكتوبر، والتسهيلات المتاحة لحصول السائح الروسي على تأشيرة زيارة السلطنة، إضافة إلى فتح قنوات تواصل مباشرة بين السلطنة والسوق السياحية الروسية من خلال اللقاء المباشر مع منظمي الرحلات السياحية والشركات المتخصصة في سوق الشرق الأوسط.

ولاشك إن تدفقات السياحة الروسية لدول الخليج على هذا النحو المأمول ستنقل العلاقات الروسية الخليجية إلى مستويات أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً من الطابع الرسمى الضيق الذى غلب عليها لعقود، وستسمع بتفاعل ثقافى وإنسانى بين الشعوب سيكون له بالغ الأثر فى دعم الشراكة بين الجانبين على مختلف المستويات وإيجاد حاضنة شعبية وإنسانية تغذى هذه الشراكة وتقويها.

ومن الشراكات الروسية الخليجية الواعدة أيضاً تلك فى مجال الفضاء، وقد أكد رئيس إدارة التعاون الدولي في شركة "روس كوسموس" الحكومية الروسية، ديميتري لوسكوتوف، على أن هناك آفاق رحبة للتعاون خاصة مع المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين، وأن الشركة تبحث إمكانية تدريب رواد الفضاء من السعودية والبحرين لإطلاقهم لاحقًا إلى المحطة الفضائية الدولية أسوة بما تم الاتفاق عليه مع الامارات. وسيقوم مركز "جاجارين" الروسي لإعداد رواد الفضاء بتدريب رائدي فضاء من الامارات، وذلك وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين في الأول من أكتوبر، ومن المقرر أن يقوم أحدهما برحلة إلى المحطة الفضائية الدولية عام ٢٠١٩. من ناحية أخرى وافق مجلس الوزراء السعودي، فى ١١ سبتمبر، على اتفاقية تعاون مع روسيا في مجال

استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ويتضمن ذلك مشاريع مشتركة في مجال الاستشعار عن بعد ورصد الأرض باستخدام الأقمار الصناعية العاملة في مجال الاستشعار الراداري والحراري للأرض عن بعد، وخدمات تطوير وتصنيع ووضع المركبات الفضائية المدارية، والاتصالات والملاحة والأرصاد الجوية ورسم الخرائط، وإنشاء بنية تحتية أرضية ملائمة، وغيرها من المهام التى تخدم الأهداف العلمية والتنموية للمملكة.

يتزامن هذا مع فرص هامة لتنمية التعاون العسكرى التقنى بين الجانبين، وقد أشار ألكسندر ميخييف المدير العام لشركة "روسوبورون إكسبورت" الروسية المسئولة عن مبيعات السلاح، إلى أن دول الخليج العربية تبدي اهتماما كبيرا بالمعدات والأسلحة الروسية الحديثة، وأن طلبها على السلاح الروسي مستمر، ويتضمن ذلك منظومات الدفاع الجوي والطائرات الحربية والمروحيات والدرونات وغيرها. وأن من أكثر ما يثير اهتمام دول الخليج المقاتلة "سوخوي-٣٥" العالية المناورة، والمقاتلة " ميغ -٢٩ م / م ٢" وطائرة التدريب القتالية "ياك-١٣٠"، إضافة إلى المروحيات القتالية "مي-٢٨ ن إي" ومروحية الاستطلاع القتالية "كا-٥٢" ومروحية النقل المقاتلة "مي-٣٥ م"، ومنظومات الدفاع الجوي "إس٤٠٠" والمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات من طراز "بوك"، "تور"، ومجمعات "بانتسر-١" المدفعية الصاروخية والصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف "فيربا".

وقد تم توقيع مذكرة نوايا بين روسيا والامارات حول شراء الأخيرة مقاتلات "سو-٣٥" الروسية الملقبة بـ"وحش" سلاح الجو الروسي. وأشار مساعد وزير الدفاع السعودي، محمد بن عبد الله العايش، فى ٢١ أغسطس، أن المملكة العربية السعودية مهتمة بتطوير العلاقات مع روسيا خاصة في المجال العسكري، تنفيذا لأوامر الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد محمد بن سلمان. وأكد العايش أن لدى روسيا والسعودية نهج مماثل في مكافحة الإرهاب الدولي، وأنه في ظل الظروف الراهنة، تظهر تهديدات جديدة من مجموعات إرهابية مختلفة يمكن أن تتمركز على أراضي عدة دول في آن واحد، ويتطلب مكافحة هذه الفصائل، التي تمارس أعمالا حربية، جهودا كبيرة ونهجا جديدا للقوات المسلحة للقضاء على هذا الشر.

وعقب توليه منصبه أعلن وزير الحرس الوطني السعودي الجديد الأمير عبد الله بن بندر بن عبد العزيز أنه سيتم تنويع التسليح من الخارج بحيث لا يقتصر على دول معينة بل يشمل دولا عديدة وبما يحقق مصالح المملكة. وأكد أنه سيعمل على الإفادة من الهيئة العامة للصناعات العسكرية والشركة السعودية للصناعات العسكرية وغيرها من الشركات السعودية لتسليح الحرس الوطني من المحتوى المحلي وبما لا يقل عن ٥٠%، تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠. وفى هذا

السياق تبرز روسيا كشريك هام فى مثل هذا الخطط ليس فقط كمصدر للسلاح، وإنما كشريك فى نقل التكنولوجيا وتوطين التقنيات العسكرية اللازمة لتطوير الانتاج الوطنى من الأسلحة فى المملكة العربية السعودية، وذلك إسوة بشراكات روسية هامة مع دول أخرى منها الهند على سبيل المثال وغيرها.

ومن أبعاد التعاون العسكرى الروسى الخليجى الهامة أيضاً تحديث الأسلحة الروسية التى بحوزة دول الخليج، ومن ذلك تحديث عربات القتال المدرعة من طراز "بي.إم.بي – ٣" التى تستخدمها القوات المسلحة الاماراتية، وقد أشار نائب مدير شركة "روس أوبورون اكسبورت" الروسية، إيجور سيفاستيانوف، إلى الإنتهاء من تنفيذ عقد تحديث حوالي ١٣٥ عربة قتال مدرعة من إجمالى ٧٠٠ عربة مدرعة بالجيش الإماراتي، وإنه جارى بحث تحديث دفعة جديدة منها.

ثانيهاً، نجاح الطرفين فى بلورة تفاهم استراتيجى وتراجع التباعد بينهما حول القضايا الإقليمية. فقد ساهمت زيارات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الى موسكو والزيارة التاريخية التى قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز لموسكو فى تقريب المواقف ووجهات النظر بين الجانبين حول القضايا الإقليمية، والتأسيس لشراكة استراتيجية خليجية روسية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه دول المنطقة في ظل تدهور الأوضاع في سوريا واليمن وليبيا والعراق، فضلا عن تنامي خطر الإرهاب وانخفاض أسعار النفط.

فى هذا السياق أيضاً، وخلال زيارته لموسكو فى يونيو، وقع الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس فلاديمير بوتين، إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وينص الإعلان على تطوير شراكة استراتيجية للعلاقات القائمة بين الإمارات وروسيا تشمل المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية والسياحية. ويتضمن ذلك إيضاً إجراء المشاورات بشكل منتظم بين وزيري خارجية البلدين بهدف تعزيز الحوار والتنسيق المشترك بينهما حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام من الجانبين.

وقد أكد الشيخ محمد بن زايد على كون "روسيا دولة كبرى لها دورها المهم والمحوري في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، وإن استمرار التنسيق والتشاور معها بشأن قضايا المنطقة أمر ضروري لضمان تحقيق الأمن والاستقرار المنشود". وأن "هناك العديد من المصالح المشتركة التي تربط بين الإمارات وروسيا، ويأتي على رأسها موقف البلدين الثابت

والحاسم بشأن مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، باعتبارها تشكل تهديدا عالميا يستهدف الكل دون استثناء، يتطلب مزيدا من التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي لمواجهته".

ولقد اسهمت كل هذه التطورات فى تراجع التباعد بين الطرفين حول عدد من القضايا الإقليمية وأهمها الأزمة السورية التى طالما كانت حجر عثرة تعرقل التفاهم والتعاون بينهما، بل وأدت إلى تراجع واضح فى العلاقات الروسية الخليجية بعد الإنطلاقة التى شهدتها فى أعقاب زيارات الرئيس بوتين لدول الخليج أواخر العقد الماضى. فقد قامت الامارات بإعادة فتح سفارتها لدى دمشق، يوم ٢٧ ديسمبر، وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، أن الخطوة جاءت بهدف تفعيل الدور العربي بسوريا لمواجهة التغول الإيراني التركي فيها، موضحا أن "الإمارات تسعى اليوم عبر حضورها في دمشق إلى تفعيل هذا الدور وأن تكون الخيارات العربية حاضرة وأن تساهم إيجابا تجاه إنهاء ملف الحرب وتعزيز فرص السلام والاستقرار للشعب السوري". وكانت دول الخليج قد قامت عام ٢٠١٢، باستدعاء سفرائها من سوريا، وطلبت من جميع سفراء سوريا مغادرة أراضيها "بشكل فوري"، إثر إحتدام المعارك وتفاقم الأزمة السورية.

كما أعلنت البحرين، يوم ٢٨ ديسمبر، استمرار عمل سفارتها لدى سوريا، وأن الرحلات الجوية بين البلدين قائمة دون انقطاع، وأكدت حرص مملكة البحرين على استمرار العلاقات مع سوريا، وأهمية تعزيز الدور العربي وتفعيله، من أجل الحفاظ على استقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها ومنع مخاطر التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، بما يعزز الأمن والاستقرار فيها ويحقق للشعب السوري طموحاته في السلام والتنمية والتقدم. وسيتيح ذلك تنسيق خليجى أوسع نطاقاً مع روسيا بالنظر للدور المحورى الذى تلعبه الأخيرة فى الأزمة السورية على مستوى تسوية الأزمة من ناحية، وجهود إعادة الإعمار والدور الخليجى الهام فى هذا الاطار من ناحية أخرى.

ثالثهاً، إحترام روسيا لشركائها وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لهم كتوجه عام، فخبرة الداخل الروسى تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذراً فى هذا الخصوص. فقد عانت روسيا من التدخلات الغربية فى شؤونها، على المستوى الداخلى وأيضاً فى علاقاتها بدول الاتحاد السوفيتى السابق التى تعتبر مجالها الحيوى وصمام أمنها القومى، ومن ثم فهى تؤكد أن تطورات الداخل هى شأن يخص الدول المعنية وحدها ولا يحق لأى دولة أن تنصب نفسها وصياً على غيرها، ولا يحق لأدى دولة أن تفرض عقوبات أحادية الجانب على غيرها، وأن الأمم المتحدة تظل هى صاحبة الاختصاص فى هذا الشأن. وكذلك الحال فيما يتعلق بالخلافات الإقليمية، التى عادة ما تتخذ موسكو موقفاً يدعم

الأحتواء والحلول التوافقية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، وهو الموقف الذى برز بوضوح من أزمة الرباعى العربى (السعودية، مصر، الامارات، البحرين) وقطر حيث أكدت روسيا على كونها أزمة خليجية ويتعين تسويتها فى إطار البيت الخليجى. الأمر الذى يكسبها إحترام وثقة الشركاء، ويمكن من بناء شراكات "مستقرة" معها، لا تتأثر بأى تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأوراق، ولا توظف فيها المصالح كأدوات ضغط لخدمة أهداف أحد الأطراف على حساب الطرف الأخر وإستقراره.

إن العوامل الثلاثة السابقة تمثل بعض أبرز المؤشرات التى تدعم اتجاه العلاقات الروسية الخليجية نحو مستويات أعلى من الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد، والتى تتقدم نحو المستقبل بقدمين راسختين هما المصالح، والثقة والإحترام المتبادل.